الفصل 01
حرب على الحقيقة

«سواء بالتصويت أو من دونه يمكن دائمًا تطويع الناس لمخططات القادة، والأمر سهل جدًّا؛ فكل ما عليك فعله هو أن تقول للناس إنَّهم يتعرضون لهجوم، وأن تُدين دعاة السلام لانعدام وظيفتهم، وتعريضهم البلاد للخطر. هذا هو الحال في البلدان كلها».

القائد النازي هيرمان غورينغ في محاكمات نورمبيرغ عام 1946م.

«تذكَّري يا صغيرتي أن تصرخي بأعلى صوتكِ حين يأتون لقتلكِ».

كان هذا هاجسًا غريبًا خطر ببالي وأنا أتذكَّر كلمات ضابط الاستخبارات بول هوفين في ممر شقته عندما زرته في أحد الأيام، أو ربما كانت مسألة قدر محتوم كُتب عليَّ، ولا مناص لتغييره، فهل فكَّرنا جميعًا في احتمال أن يأتي هذا اليوم الذي نفرح فيه بغنيمة تعقبها خسارة؟ تمامًا مثل شخص خارج عن القانون في أيام المستوطنين الأوائل، يعرف أنَّه سيُشنق في نهاية المطاف لسرقته القطارات، أو مثل جاسوس يعرف أنَّ حياته تزخر بذكريات حقائق مؤلمة.

ومع ذلك، فعندما جاء هذا اليوم أُخذت على حين غرَّة؛ إذ سمعت طَرْقًا شديدًا على باب بيتي صبيحة ذلك اليوم، فلففت نفسي برداء خلال لحظات، ثم ركضت إلى النافذة لأرى حشدًا

مـن الرجال الذين يرتدون سـتراتٍ واقيةً من الرصاص، ويتجمَّعون أمام الشـرفة الأمامية، في حين وقف عدد أكبر من الشرطة الاتحادية في الساحة.

«سـوزان لينـداور، نحـن مـن مكتـب التحقيقـات الفيـدرالي، افتحي البـاب، لدينـا مذكرة باعتقالكِ».

مـرَّت لحظات حاسـمة تجمَّـد فيها الدم في عروقـي، ووقفت مذهولةً لا أدري مـا أفعل. عاد الصوت يصدح مرَّةً أخرى: افتحي هذا الباب حالًا، نحن من مكتب التحقيقات الفيدرالي.

في الواقع، لم يكن بإمكاني فتح الباب؛ ذلك أنَّني وجدت قبل ثلاثة أسابيع الإطار الخارجي للبـاب مكسـورًا في ظـروف غامضـة، وكان البـاب يتأرجـح في الهـواء، فاضطررت إلـى إغلاقه بألواح خشبية ومسامير[1].

يومهـا، قلـت لأصدقائـي إنَّ العمـلاء الفيدراليين هـم الذين كسـروا إطار البـاب في إحدى عمليات التفتيش التي يُنفِّذونها من دون إذن قضائي، ضمن حملة قانون الباتريوت* (الوطنية)، الذي كان الكونغرس متحمسًا لإقراره.

فجـأةً، تَبيَّن لي أنَّ شـكوكي كانت صحيحةً. أشـرت إليهم أن يذهبـوا إلى الجانب الآخر من البيت، كان عليَّ أن أذهب إلى غرفة النوم لأرتدي ملابسي، وهذا ما أغضبهم كثيرًا.

نحن مكتب التحقيقات الفيدرالي، افتحي هذا الباب وإلا حطَّمناه.

ماذا؟ لقد حطَّمتموه من قبلُ، فهل ستحطِّمونه مرَّةً أخرى؟.

---

* قانون الباتريوت «The Patriot Act بعد خمسة وأربعين يومًا من هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وقَّع الرئيس جورج بوش على قانون الباتريوت الذي أعطى السلطات صلاحيات واسعة في مراقبة الأشخاص، والتنصت على هواتفهم واتصالاتهم ومراسلاتهم، بما في ذلك شبكة الإنترنت، من دون إذن قضائي. وقد أقرَّ الكونغرس هذا القانون في ثلاثة أيام فقط، واعترف العديد من المشرعين أنَّهم لم يقرأوا النص، وقد تكشفت طوال السنوات الماضية أسرار كثيرة عن سوء استخدام هذا القانون فيما يخص انتهاك الحريات المدنية، وتَبيَّن أنَّ وكالات الاستخبارات قد تجاوزت -بذريعة مكافحة الإرهاب- التوجيهات الرئاسية أو الأوامر التنفيذية، والقوانين التي صاغها الكونغرس، وقد انطلقت مؤخرًا دعوات داخل الكونغرس تُطالب بتعديل هذا القانون. (المترجم).

قلت هذا للعملاء الذين كانوا يُحدِّقون فيَّ من النافذة، لن أفتح الباب، عليكم أن تذهبوا إلى الباب الثاني، أدرت لهم ظهري، ثم مضيت.

تدافع العملاء مسرعين إلى الباب القريب من غرفة نومي، ثم فتحته بحذر. وما إن فعلت ذلك حتى اندفعوا إلى الداخل، عندئذٍ، شعرت بالخوف، وأخذت أرتجف.

ما الذي تفعلونه هنا تحديدًا؟ هل أستطيع رؤية بعض الأوراق الثبوتية؟.

سوزان ليندار، أنا العميل السري شميل، أنت رهن الاعتقال وفقًا لقانون الباتريوت، لك الحق بالتزام الصمت، أي شيء تقولينه سيُستخدَم ضدك في المحكمة الفيدرالية [2].

أصابني وجود عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي في غرفة نومي بالغثيان، ولما ذكروا قانون الباتريوت شعرت أنَّني في ورطة كبيرة قد تكون عواقبها وخيمةً، ومع ذلك لم يكن لديَّ أدنى شك في أنَّ اعتقالي له علاقة بالعراق، أو بنشاطي الاستخباراتي قبل الحرب، ولم أكن أعرف تحديدًا الأعمالَ غيرَ القانونية التي تريد الحكومة اعتقالي بسببها. كنت قد استيقظت توًّا لإعداد قهوة الصباح، لم أكن سارقةَ مصارف، أو تاجرةَ مخدرات، أو قاتلةً، كل ما أتذكَّره هو مخالفات سرعة عادية حُرِّرت لي، ولا شيء غير ذلك.

أعتقد أنَّ اعتقالي أصبح مُؤكَّدًا لسببين:

أولهما، أنَّني كنت أحد ضباط الاتصال* الثلاثة المكلفين بالتواصل مع البعثة العراقية في الأمم المتحدة قبل الحرب؛ ما جعلني أمتلك كمًّا كبيرًا من المعلومات الاستخباراتية عن المرحلة السابقة للحرب، خاصةً أنَّني شاركت مباشرةً في بعض الأحداث، وقد اكتشفت بعد مدَّة قصيرة أنَّنا اعتُقلنا نحن الثلاثة لأنَّنا (عملاء عراقيون)، حين قرر الكونغرس والبيت الأبيض تلفيق الوثائق الاستخباراتية.

* يشير مصطلح الأصول (Assets) إلى المُخبرين السريين العاملين مع وكالات الاستخبارات داخل الولايات المتحدة، وهم عادةً من المواطنين الأمريكيين. والأصول، بحسب تعريف المؤلِّفة، هي تلك الفئة من المواطنين الذين اكتسبوا خبرةً أو اهتمامًا في مجال متخصص؛ ما يجعلهم قادرين على الوصول إلى المجموعات المستهدفة المرغوبة من مجتمع الاستخبارات، أما في الخارج فيُعرف المتعاون مع أجهزة الاستخبارات باسم عميل «Agent. وسنستخدم مصطلح (وسيط ووسطاء سريين وضابط اتصال سري) في ترجمة هذا المصطلح. (المترجم).

أما السبب الثاني الأكثر أهميةً، فهو أنَّني كنت -بعد خوسيه باديلا- واحدةً من الثنائي الأمريكي غير العربي اللذينِ اكتشفا الثغرات والمزالق غير الدستورية في قانون الباتريوت. وبتطبيق قانون الباتريوت عليَّ، فقد استعملت وزارة العدل الأدوات نفسها للقضاء على المعارضين السياسيين لسياسة الحزب الجمهوري في مكافحة الإرهاب التي أقرها الكونغرس، كانت الرسالة بسيطةً وواضحةً: إذا عارضت الحزب العريق الكبير، فإنَّك تصبح (عدوًّا للدولة)، كانت هذه مفارقةً مضحكةً؛ لأنَّني عملت أكثر من عشر سنوات في مجال مكافحة الإرهاب.

دفعني عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى داخل إحدى العربات بعد أن قيَّدوني، ثم انطلقوا صوب مدينة بالتيمور بولاية ميريلاند، ظنًّا منهم أنَّها ستكون بمنأى عن وسائل الإعلام في واشنطن. تقبلت الأمر بهدوء، وأخذت أتهكَّم على آلة بصمات الأصابع التي تُرسل البصمات بصورة حُزم ضوئية مباشرةً إلى شاشة الحاسوب. يا لها من تكنولوجيا رائعة! قلت ذلك وأنا أضحك بصوت عالٍ، كنت أنتظر نهايةً لهذه المزحة السمجة، وكلي ثقة أنَّ أحد المسؤولين الكبار هنا سيتلقى مكالمةً هاتفيةً عاجلةً تُبلغه أنَّ عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي قد وقعوا في خطأ شنيع، كنت أُعزي نفسي بالقول إنَّهم لم يعرفوا مَن أنا؛ لذلك حاولت أن أُحافظ على جو من الود، وأن لا أُظهر غضبي حين يتلقون أمرًا بالإفراج عني.

كنت واثقةً أنَّ الوضع سيتغير سريعًا؛ لذلك قررت أن أبقى هادئةً ساعةً أو نحو ذلك.

احلمي يا صغيرتي

تغيرت توقعاتي فجأةً عندما قدَّم لي العميل السري شميل نسخةً بالتهم المُوجَّهة إليَّ[3]، ارتجفت إصبعه قليلًا حين أشار إلى السطر الأخير: السجن مدَّة (25) عامًا وفقًا لأحكام السجون الفيدرالية (أُلغي السجن الإلزامي، وخُفِّض إلى توصيات من المحكمة العليا في شهر ديسمبر عام 2004م، بعد تسعة أشهر من اعتقالي)[4].

اجتاحتني موجة من الغضب الشديد وأنا أقرأ التهم المُوجَّهة إليَّ في ذهول، مُحاولةً أن أعرف الشخص الذي أمر باعتقالي، شعرت برعشة شبيهة بتلك التي تعتري المرء حين يصاب بنوبة قلبية، وأيقنت أنَّ كل الذين وثقت فيهم قد خانوني، وتخلوا عني.

سألت العميل الفيدرالي، وأنا ما زلت في حالة من الذهول: ما الخطأ الذي فعلته تحديدًا؟ فأجاب بأنَّ محاميَّ سيشرح لي أعمالي الإجرامية في وقت لاحق. والواقع أنَّ جوابه لم يكن مقنعًا بعد ما قال إنَّني سأقضي (25) عامًا في السجن لانتهاكي قانون الباتريوت الذي يتألَّف من سبعة آلاف صفحة، والذي عرفت أن لا أحد من أعضاء الكونغرس قد قرأه قبل التصويت عليه.

بعد اعتقالي مباشرةً أخذَتْ مأساة المتهمين تبعًا لقانون الباتريوت تتكشف؛ فأنتَ إذا سطوت على أحد المصارف، أو هربت مخدرات إلى داخل الولايات المتحدة، أو شاركت في عملية سطو عنيفة، فإنَّك تستطيع معرفة الأفعال التي يمكن أن تمثل تلك الجريمة نفسها، أما حين يُتَّهم شخص ما استنادًا إلى قانون الباتريوت، فما الذي يعنيه ذلك تحديدًا؟ ما الذي يسبب الفعل الإجرامي الذي يحاول هذا القانون معاقبة ذلك الشخص عليه؟

لم تكن لديَّ أدنى فكرة عن ذلك، ولم يستطع العميل الفيدرالي أيضًا أن يشرح لي ذلك، شعرت أنَّ هذا ظلم كبير، فإذا كُنتَ ستقضي (25) عامًا في السجن، فمن حقك أن تعرف السبب.

لم يكتسب موقف الحكومة مزيدًا من القوة بتبني الطبيعة المضللة لبعض الأفعال القليلة المحددة التي أوردتها وزارة العدل؛ فمثلًا: اتُّهمت رسميًّا بـ (تنظيم مقاومة ضد الولايات المتحدة)[5] في العراق.

عادت بي الذاكرة إلى الصيف الفائت، ولقائي العابر بعميل سري لمكتب التحقيقات الفيدرالي، وُصِف في لائحة الاتهام بأنَّه (عميل ليبي)، وهذا محض افتراء كان هدفه الإثارة الإعلامية فحسب.

وعلى النقيض لما جاء في هذه التهمة، فقد تأكدت أنَّه يعمل لصالح الاستخبارات الأمريكية؛ إذ كانت لدينا طرائقنا ليقول أحدنا للآخر إنَّه يعرف مَن يكون.

ولكن، ما الخطة التي أعددناها، ومثلت تهديدًا خطيرًا للاحتلال؟

خلاصة تلك الخطة هي أنَّنا ناقشنا أهمية تشجيع الانتخابات الحرة، وحرية تشكيل الأحزاب المستقلة في العراق، ومنع تعرُّض المعتقلين العراقيين للتعذيب أو الإساءات الجنسية، وحقهم في الاتصال بمحامين للاحتجاج على اعتقال الجنود الأمريكيين لهم[6]. يومها، كانت الإدارة الجمهورية تتباهى بتحرير الولايات المتحدة للعراق، في حين كنت أواجه حكمًا بالسجن سنوات عدَّة لتأييدي الإصلاحات الديمقراطية الحقيقية وحقوق الإنسان داخل العراق الجديد. لقد كان كل شيء يضج بالنفاق.

قطع عميل آخر حديثي إلى زميله ليقول إنَّهم جاهزون لاصطحابي إلى المحكمة، وحذَّر من أنَّ مجموعةً صغيرةً من الصحفيين تنتظر عرض الجاني خارج المبنى، وأضاف بأنَّهم سيلتقطون لي صورًا وأنا مقيَّدة في أثناء اصطحابي إلى المحكمة.

تذكَّرت وجه بول هوفين في ممر بيته آخر مرَّة رأيته فيها، حين قال لي: وداعًا. لقد كان وداعه إلى الأبد، ولكنَّني لم أفطن إلى ذلك إلا الآن، بيد أنَّ مُحياه بدا لي جادًّا في هذه اللحظة، وقد اختفت منه علامات الدفء والابتسامة.

سمعته يقول لي مرَّةً أخرى:

اصرخي بأعلى صوتكِ يا سوزان.

فتح العملاء الفيدراليون باب مكتب التحقيقات الفيدرالي في بالتيمور على مصراعيه، فاندفع الصحفيون المحليون وعدد من مصوري التلفاز إلى الداخل.

اصرخي

أخذت نفسًا عميقًا، وحبسته إلى أن أصبحت أمامهم مباشرةً، ثم صرخت: «أنا ناشطة معارضة للحرب، إنَّني بريئة، لقد حاربت الإرهاب أكثر من أي إنسان آخر، كل شيء فعلته كان في سبيل الحفاظ على أمن الولايات المتحدة، وسلام الشرق الأوسط»[7].

أمسكني العملاء الفيدراليون من الخلف، وقادوني بسرعة إلى سيارة سوداء، حيث رموني على الكرسي الخلفي، وصفقوا الباب ورائي. حملقت خلال النافذة في عينين خائفتين لمصور تلفاز لحقنا إلى السيارة عندما صرخت.

للحظة ما أدرك هذا المصور أنَّ شيئًا رهيبًا يحدث في أمريكا، لقد رأى خيطًا من الحقيقة، وكان هذا كافيًا. عُرض خبر اعتقالي على شاشات التلفاز في مختلف أنحاء العالم، وقد عرفت ذلك من أصدقاء لي في كندا وفرنسا وتايوان، نقل هذا المصور الصحفي قضيتي إلى باب البيت الأبيض، وجمع معه حشودًا من وسائل الإعلام الأمريكية والعالمية، وللحظة واحدة استطاع مصور واحد أن يُظهر للبيت الأبيض قوة حرية الصحافة التي تستطيع أن تكبح الطغيان.

شعرنا للحظة أنَّنا جميعًا قد انتصرنا؛ إذ قلَّل خبراء الإعلام من خطورة سياسة الإدارة الأمريكية في سحق المعارضين في مجتمع الاستخبارات، وطعنوا في وطنية الأفراد الذين عارضوا سياسة إدارة الجمهوريين في الحرب على العراق.

ولسوء الطالع، فإنَّ هؤلاء الخبراء لم يجدوا عيبًا أو تناقضًا في الممارسة المنهجية للكونغرس التي سعت إلى تفتيت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية؛ بإلقاء اللوم عليها بخصوص المعلومات الاستخباراتية المغلوطة في المرحلة السابقة للحرب، وقد أدى ذلك إلى تحطيم معنويات العاملين في الوكالة طوال سنوات كثيرة لاحقة.

في صبيحة يوم اعتقالي تأكدت أنَّني أول ضحية لحرب الجمهوريين على الحقيقة، وعرفت أنَّ اتهامي كان لعبةً سياسيةً لإسكاتي؛ نظرًا إلى امتلاكي معلومات مباشرة عن الأحداث كان قادة الحزب الجمهوري يعملون جاهدين على إخفائها عن الشعب الأمريكي، ومع ذلك لم تكن لديَّ أدنى فكرة عن الأعمال غير الدستورية التي قد يُقدِموا عليها للحفاظ على بقائهم في السُّلطة.

استطاعت كاميرات التلفاز أن تلتقط بدقة ذلك التناقض المباشر بين حياتي المزدوجة في العمل وسيطةً سريةً ضمن حملة مكافحة الإرهاب التي تقودها وكالة الاستخبارات الأمريكية، ووكالة استخبارات الدفاع؛ وحياتي العامة بوصفي ناشطةً معارضةً للحرب كما يراني أصدقائي وجيراني وعائلتي. وفي الحقيقة، فإنَّني عشت هاتين الحياتين في آنٍ معًا. في ذلك

الصبـاح المحتـوم، لم تكن لديَّ أي فكرة عن أنَّ المحكمة سـتجد صعوبةً في فهم هذه الازدواجية في حياتي، ناهيك عن رؤية احتمال براءتي، لقد كان شـرح هذه الازدواجية هو أصعب المعارك التي خضتها، ولم أكن أدري في صبيحة يوم اعتقالي كم ستكون هذه المعركة قاسيةً ومرعبةً.

انطلـق العملاء الفيدراليون بالسـيارة مسـرعين إلى مبنى المحكمـة الفيدرالية في بالتيمور، وقـد هزَّتهم ثورة غضبي أمـام الصحفيين حتى إنَّهم ظلوا صامتين طوال الرحلة، وحين وصلنا مبنى المحكمة أخرجوني من السـيارة بطريقة مهينة، ثم سـلَّموني لقاضي التنفيذ، إلى أن يأتي المحامـي الـذي عينته المحكمة للدفاع عني كي يُقدِّم طلبًـا بالكفالة. في تلك الأثناء كان العملاء الفيدراليون يتسـللون لإعداد إسـتراتيجية جديدة؛ لاحتواء المشكلة التي سببتها سوزان ليندا ور للحزب الجمهوري، وهي المشكلة التي كانت لها آثار عكسية في البيت الأبيض والكونغرس.

في قفص الحجـز الضيـق، أخذت أقـرأ التهمة المُوجَّهـة إليَّ بتركيز أكثر، في انتظار جلسـة اسـتماع التسليم التي سـتنقل قضيتي إلى القاضي مايكل بي موكاسي في حي مانهاتن بالمنطقة الجنوبية لمدينة نيويورك.

في ذلك القفص ثُبِّتت طاولة بالأرض مع كرسـي، وكان باب القفص مغلقًا مباشـرةً خلفي، تاركًا مسـاحةً للوقوف لا تزيد على قدمين. وعن طريق فتحة في الباب رمى لي الحارس رغيف خبز مع شـيء يشـبه لحم الديك الرومي، وبعض شـرائح البطاطا، وعلبة صودا، قضمت منها قضمةً، لكنَّني لم أستطع مضغها فلفظتها.

عندما وجدت نفسي محجوزة داخل هذا المكان الخانق تسارعت نبضات قلبي، واجتاحتني مشـاعر شـتى، أخذت أُفكِّر بيني وبين نفسـي كيف سيكون رد فعل وسـائل الإعلام حين تكتشف أنَّنـي لم أُبالغ في الحديث عن إسـهامي في مكافحة الإرهـاب منذ عام 1993م، وكيف حجزتني وزارة العـدل في زنزانـة سـجن، وعاملتنـي مثل المجرمين، وكيـف أنَّ الوزارة كانـت مقصرةً في معرفة مَن أنا بحق، لا بُدَّ من وجود خطأ في مكان ما؛ لأنَّ بعضهم لم يقم بواجبه كما ينبغي.

أو لربما قاموا بذلك، همـس لي شـيء في مؤخرة دماغي، فَهُم حقًّا يعرفون أنَّ ابن عمي هو آندرو كارد، كبير موظفي البيت الأبيض في إدارة الرئيـس جورج دبليو بوش، وخُيِّل إليَّ أنَّه من

غير المحتمل أنَّ وزارة العدل ليس لديها أي علم بنشاطي في مكافحة الإرهاب منذ الهجوم الأول على مركز التجارة العالمي عام 1993م.

ماذا قال لي مسؤولي المباشر عندما شكوت إليه قسوة المراقبة المشددة المفرطة المفروضة عليَّ في بعض الأحيان؟ «لا تتكبري علينا، ولا تكوني مغرورةً يا سوزان، فإذا لم يتعقبوك- نظرًا إلى علاقاتكِ المثيرة في الشرق الأوسط- فإنَّهم لا يقومون بواجبهم».

حسنًا، لقد كانوا يعرفون ما يقومون به، لقد كانوا يلعبون لعبةً سياسيةً؛ فأنا أعرف بكل تأكيد كيف يدفنون مبادرات الأمن القومي جميعها، ويخدعون الشعب الأمريكي، وكان عليهم أن يقضوا عليَّ أولًا لتزييف الحقائق، هذه هي القضية بكل بساطة.

أنعمت النظر أكثر في نص الاتهام: «القيام بدور عميل عراقي غير مرخّص، والتآمر مع الاستخبارات العراقية»[8]. إذن، فهذه ليست تهمة تجسس، قلت لنفسي، جعلني ذلك أشعر بالارتياح إلى حد ما، فوزارة العدل ليست غبيةً لتتهمني بتسريب أسرار الدولة؛ لأنَّ هذا الاتهام لن يكون في محله؛ ولكنَّ ما استوقفني هو اتهامي بتلقي عشرة آلاف دولار من العراقيين[9]، شعرت بغضب شديد، وناديت قاضي التنفيذ بصوت عالٍ لأحتج على ما ورد في لائحة الاتهام، أردت أن أقول له إنَّ لائحة الاتهام مليئة بالقذارة. لم أجد طريقةً أخرى لوصفها، ولكن كان عليَّ إدراك أنَّ توجيه اتهام لشخص ما أمر سهل جدًّا؛ لأنَّ كل مَن تحدثت إليهم قالوا إنَّ أي إنسان في مدينة نيويورك يستطيع أن يتهم أي شخص بأي شيء، حتى لو كان شطيرة لحم.

لكنَّ إسقاط التهم أكثر صعوبةً من توجيهها، وكان العملاء الفيدراليون يعرفون أكثر مما يتظاهرون، أضف إلى ذلك أنَّ المدَّعينَ العامينَ لا يحبون الاعتراف علانيةً أنَّهم فهموا الدليل خطأً، في الأحوال كلها، كان عليَّ أن أقول بعض الأشياء عندما وصلنا إلى قاعة المحكمة.

بدايةً، كانت إسرائيل - بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر- الدولة الأجنبية الوحيدة التي تتصيد لشراء وثائق الأمن القومي في واشنطن، أما العراق فلم يكن بحاجة إليها؛ لأنَّه يملك أفضل منها، لقد كان بحوزة العراقيين أكثر المعلومات خطورةً في الشرق الأوسط، وكانت إسرائيل تعمل جاهدةً لمعرفة ما يمكن أن يكشفه عدوها اللدود، وفي حال أنَّ العراق لم يكن يملك هذه المعلومات حقًّا، فمن المؤكد أنَّ حكومة بغداد كانت تعرف كيف تحصل عليها.

كان البحث المحموم بعد الحادي عشر من سبتمبر يهدف إلى الحصول على الوثائق المصرفية والمالية لشبكة التمويل النقدية التي تملكها شخصيات رئيسة لها علاقة بأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، وكان المسؤولون العراقيون يتبجحون بأنَّهم يملكون وثائق مالية لا تُقدَّر بثمن، تُثبِت وجود علاقة ارتباط شرق أوسطية بتفجيرات أوكلاهوما، وبأول هجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م. إذا كان الأمر كذلك، فإنَّ العراقيين لم يكونوا يبالغون في تقدير قيمة الكنز الموجود بحوزتهم، وقد أرادوا مقايضة هذه المعلومات الاستخباراتية ضمن تسوية شاملة لرفع العقوبات.

في مطلع صيف عام 2001م كانت محادثات القنوات الخلفية مع الدبلوماسيين العراقيين في نيويورك قد وصلت إلى مرحلة متقدمة، بإشراف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

وقد امتدت محادثات السلام من شهر نوفمبر عام 2000م إلى شهر مارس عام 2002م[10]، وأفضت إلى مشروع عمل لما يمكن أن تكون عليه العلاقات الأمريكية العراقية مستقبلًا بعد رفع العقوبات، من دون معاقبة الولايات المتحدة على دعمها العقوبات القاسية التي أقرتها الأمم المتحدة، واستمرت (13) عامًا. وكان الجانب الأمريكي قد طرح أسئلةً دقيقةً بخصوص ما يمكن أن تُقدِّمه بغداد للولايات المتحدة؛ لإثبات التزامها بالتصرف المسؤول مع جيرانها.

بعد الحادي عشر من سبتمبر طرحت بغداد علنًا مسألة الوثائق المذكورة[11]، التي كانت -من دون شك- أكبر إسهام فاعل في الجهود الدولية الناجحة لمكافحة الإرهاب في أي من بلدان العالم، وقد ثبت أنَّ الاستخبارات العراقية كانت هي الفضلى في ملاحقة الإرهاب.

أُبلِغ مسؤولو الاستخبارات الأمريكيون حالًا بالأمر، وهذا قد يُفسِّر كيف وصل الخبر إلى أسماع الإسرائيليين.

وهكذا، اتصل أحد عملاء الموساد بهاتف منزلي مرَّات عدَّة في أثناء وجودي في العراق، وقال ذات مرَّة لزميلتي في السكن أليسون إنَّهم سيُسلِّمون حقيبةً مليئةً بالنقود في أي مكان من العالم لقاء هذه الوثائق:

— إنَّ سوزان موجودة في ميلانو.

— كلا، هذا غير صحيح؛ إنَّها ليست في إيطاليا.

— ولكن، كيف عرفت ذلك؟ مَن أنتَ؟ لماذا غادرَتْ إيطاليا؟.

— قولي لها إنَّ (روي) قد اتصل، وفي حال اتصلت بكِ فقولي لها إنَّنا على استعداد لنقابلها في أي مكان من العالم، في أي مدينة، سنأتي إليها، ونحضر معنا حقيبةً مليئةً بالنقود.

وفي الحقيقة، فقد كان جدول رحلتي إلى بغداد سريًّا، لا يعرفه سوى عدد محدود من الأصدقاء في واشنطن، وقد اتصلت بضابط الاستخبارات المسؤول عني مباشرةً الدكتور ريتشارد فيوز، وأبلغته في نحو (30 – 40) مكالمةً هاتفيةً بمواعيد سفري، وطالبته بدفع مبالغ مستحقة تتعلق - في الأغلب- بمحاكمة لوكيربي، لقد كنت- في الواقع- بحاجة شديدة إلى مبلغ من المال قبل سفري، ولهذا كنت أُلِحُّ عليه.

كنت قد رجوت الدكتور فيوز أيضًا أن يتابع مع الكونغرس وعودًا بدفع مكافأة مالية لي لقاء عملي المضني في قضية لوكيربي، وهي وعود كانت مشروطةً بتسليم الليبيين المتهمين، وكان قياديون في واشنطن ولندن قد ألقوا خطابات رائعة في المؤتمرات الصحفية، واعدين بمنحي مكافآت مجزية لقاء ما قمت به في تلك القضية، ولسوء طالعي وطالع زملائي من العملاء السريين، فقد كان هؤلاء ينسون وعودهم حالما يديرون ظهورهم لكاميرات التلفاز، لقد كانت وعودهم مجرد دعاية إعلامية فارغة وخداع للمشاهدين. إنَّني إنسانة من لحم ودم، وأنا بحاجة إلى راتب ونقود للوفاء بمتطلبات الحياة، ويتعيَّن على الدكتور فيوز - بوصفه مسؤولي المباشر- أن يضمن ذلك، وهذا ما جعلني أتصل به مرارًا قبل سفري إلى بغداد.

لقد كان يأسي وإلحاحي مزعجين بصورة لافتة، حتى إنَّ الإسرائيليين سمعوا بعض الإشاعات عن ذلك، فتحرك جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) لملء هذه الفجوة، في الوقت الذي كانت فيه عصابات الشركات الاستشارية الخاصة تتصيد للحصول على حصتها من (الميزانية السوداء) السرِّية، التي ستخصص للتحقيقات المتعلقة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر.

عندما وصلت إلى بغداد توقعت أن أقابل مسؤولين عراقيين كبارًا؛ لأبحث معهم في كيفية الحصول على هذه الوثائق التي سيُسلِّمها العراق فقط إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي، أو الإنتربول؛ أي إلى جهة قانونية معتمدة، لا إلى أشباح (عملاء سرِّيين). ومع ذلك، فقد كانت الوثائق بحوزتي، وهذا ما أثار شهية مجتمع الاستخبارات، وليس فقط شهية إدارة بوش، إلا أنَّني لم أفهم ذلك في شهر مارس من عام 2002م.

ولهذا، طلب عميل إسرائيلي أن أُحدِّد السعر الذي أريد؛ أيَّ سعر، لكنَّني رفضت طلبه بعد عودتي من بغداد، لقد رفضت حقيبةً مليئةً بالنقود بالرغم من حاجتي الشديدة إليها، يومها كنت مفلسةً تمامًا، ومع ذلك لم أكن لأبيع وثائق تخص الأمن القومي لحكومة أجنبية، فعلت ذلك وأنا أعرف حقًّا أنَّ تهريب وثائق أجنبية مثل الوثائق العراقية لقاء مبالغ مالية، هو أمر شائع يحدث دائمًا، ولكنَّ ذلك لا ينطبق على بيع وثائق أمريكية؛ فهذا عمل محظور تمامًا، والقيام به يُعرِّض المخالف للسجن مُددًا طويلةً.

إنَّ البقاء نقيًّا في مثل هذه الأجواء يتطلب قدرًا من البراءة والسذاجة التي تتناقض مع الطبيعة القاسية لمهمة جمع المعلومات الاستخباراتية.

لقد كان رفضي هذا العرض تعبيرًا عن كرهي للموساد بكل تأكيد، وفيما يتعلق بهذه التهمة، فلربما كان فيها خلاصي على أي حال.

وأنا في ذلك القفص قررت أن أتحدى المحكمة؛ فإذا كنت قد رفضت قبول حقيبة مليئة بالنقود من حليف مثل إسرائيل- مبلغ مجهول المصدر قد يصل إلى ملايين عدَّة من دون أي ضرائب، في حال كانت حقيبة السامسونايت كبيرة الحجم- فلماذا أرضى بعشرة آلاف دولار من العراقيين الذين كانوا بحاجة شديدة إلى السيولة النقدية نتيجة العقوبات؟ من الواضح أنَّني لم آخذ هذه النقود، ولا يوجد ما يُثبِت أنَّني فعلت ذلك.

لحُسن الطالع أنَّ أليسون لم تكن على علاقة بأي من الجواسيس، ولذلك لا يستطيع أحد منعها من الإدلاء بشهادتها، لكنَّ الثقة الزائدة بالنفس تُفضي إلى الهلاك أحيانًا، أليس كذلك؟ فلو أنَّ الإسرائيليين حصلوا على سجلات تنظيم (القاعدة) المالية، لدفعوا أي ثمن لها، ولتمكنوا من إغلاق القنوات المالية (للقاعدة)، ولأوقفوا تدفق الأموال المستخدمة في الهجمات

بأفغانستان وباكستان وموميباي والفلبين ومحافظة الأنبار في العراق، لقد كنت طاهرةً إلى الحد الذي لم يسمح لي بإفساد نفسي.

لم يكن لديَّ أدنى شك – حين رفضت العرض الإسرائيلي السخي– في أنَّ أمريكا قد ترفض هذه المعلومات الاستخباراتية الحساسة، ولم أستوعب كيف يمكن لواشنطن أن ترفض وثائق تُوضِّح نظام التعامل الداخلي لشبكة أسامة بن لادن المالية، وتُبيِّن، مصادفةً، نموذجًا من تورط شرق أوسطي في تفجيرات مدينة أوكلاهوما، والهجوم على مركز التجارة العالمي عام 1993م، لقد أصابني هذا الرفض بالحيرة والذهول، والأكثر من ذلك أنَّ أحدًا لم يكلف نفسه عناء تفسيره.

كان كل ما يعني البيت الأبيض هو شن حرب على العراق، لا حماية الولايات المتحدة من الإرهاب، لقد رفضوا تلك الوثائق لأنَّها جاءت من العراق تحديدًا، مع أنَّ المصادر في بغداد وعدت بتسليم هذه الأوراق إلى أي فريق من مكتب التحقيقات الفيدرالي؛ للتدليل على نواياها الحسنة، وتأكيد التزامها بما اتُّفق عليه في المحادثات السرية، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد تركت تلك الأموال تتحرك بحرية.

لقد آلمتني جدًّا هذه اللامبالاة المقصودة، بالرغم من الإبهار السياسي والحركات المسرحية التي رافقت هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

كان ذلك كله مجرد لعبة خداع كبيرة هددت أمن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إلى يومنا هذا. خلاصة القول هي أنَّ هذا الخداع قد حطَّم علاقتي برَجلين كنت أحبهما وأحترمهما أكثر من أي إنسان آخر في هذا العالم؛ إنَّهما بول هوفين، والدكتور ريتشارد فيوز، المسؤولان المباشران اللذان أشرفا على عملي في ليبيا والعراق بين عامي 1993م، و 2002م. كنت مستعدةً لفعل أي شيء من أجلهما، لكنَّني لا أفهم سبب خسارة صداقتهما بعد نجاح جهودي في جعل العراق يتعاون في التحقيقات الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، والأسوأ من هذا أنَّهما مُنعا من شرح ذلك لي، لقد كنت آمل في داخلي أنَّهما كانا حائرينِ مثلي، إلا أنَّ واقع الحال أثبت أنَّني تعرَّضت للخداع، وأنَّني كنت آخر مَن يعلم.

إسرائيل كانت تعلم دائمًا

وهكذا، فقد حاول جهاز الموساد الحصول على الوثائق مني مباشرةً، وسألت نفسي: لماذا لم تتصرف واشنطن بمسؤولية حيال رفض العراق التعاون معها، بالرغم من الأخطار كلها المترتبة على ذلك؟

أردت وأنا داخل ذلك القفص الضيق أن أصرخ في وجه الحاجب، مثلما كنت أصرخ في نفسي أحيانًا لأستعيد إحساسي بوجودي.

سألت: كيف استطاعوا أن يُلحقوا هذا الأذى بنا جميعًا؟ إنَّهم أساؤوا إلى كل واحد منا.

توقفت عن التفكير في هذه الأسئلة، فرثاء الذات لن يُحررني من هذا القفص، عليَّ أن أتماسك وأحافظ على هدوئي وتركيزي إذا أردت السيطرة على زمام الأمور، يجب أن أتخلص من صدمتي العاطفية، يمكنني أن أهزم وزارة العدل في حال حافظت على رباطة جأشي.

عدت ثانيةً إلى قراءة الوثيقة القاتمة الموضوعة أمامي، إلى التهمة التي تحمل في طياتها عقوبة السجن القصوى (25 عامًا)[12]: (العمل بوصفها عميلًا غير مسجل للعراق)[13].

لعنكم الله

قبل كل شيء، لقد كنت أملك دليلًا مقنعًا لنقض هذا الاتهام؛ إذ عملت نحو عشر سنوات في وظيفة ضابط اتصال مكلف بالتواصل مع البعثة العراقية في الأمم المتحدة، بإشراف مباشر من الاستخبارات الأمريكية، وأُسندت إليَّ في بداية التسعينيات من القرن الماضي مهمة عمل اتصالات سرية ضمن القنوات الخلفية؛ بسبب نشاطي المعارض للعقوبات، وقد أرسلوني إلى البعثة الليبية في مايو 1995م، وإلى السفارة العراقية في أغسطس 1996م، وراقبوا كل شيء قمت به، وسجلوا كل محادثة لي معهم أعقبت زيارتي للسفارتين.

لقد تخصصت وزملائي في مكافحة الإرهاب، وكنا الأفضل في هذا المجال، وقد برز دورنا جليًّا في تسعينيات القرن الماضي، خاصةً بعدما ذكرت علنًا أنَّ مسؤولي المباشر الدكتور فيوز كان مصدر المعلومات الرئيس في قضية إسقاط طائرة (البان آم رقم 103)، وقد اعترف

الجميع بجهودي في أثناء محاكمة الليبيين المتهمين في قاعدة زيست، ويمكن للمحامين الإسكتلنديين الذين دافعوا عن هذين الليبيين أن يشهدوا لصالح الدكتور فيوز فيما يتعلق بمهمته الاستخباراتية وعملنا الطويل معًا، وهي شهادة قد تُسهِّل عليَّ مهمة الدفاع عن نفسي.

سيكون رائعًا وممتعًا عرض فضيحة وزارة العدل في المحكمة، وسأعمل على حشر المدعينَ العامّينَ في الزاوية؛ لتلفيقهم هذه التهمة المهينة بحقي، فبعد عملي سنوات عدَّة ضابط اتصال لا أجد نفسي مستعدةً للإقرار بالتهمة المُوجَّهة إليَّ لقاء تخفيف العقوبة، لن أقبل بأقل من الذهاب إلى المحكمة، سأجعل المدعي العام يتذلل ويعتذر إلى المحكمة ووسائل الإعلام؛ لأنَّه تجرأ على اتهامي بنشاط إجرامي، سأجعلهم يندمون على ذلك، ويخجلون من أنفسهم.

بدا لي كل شيء سخيفًا وغبيًّا باستثناء هذا القفص الذي كان حقيقيًّا ومرعبًا.

وماذا عن هذه التهمة: (التآمر مع المخابرات العراقية؟)[14]

لقد ورد في لائحة الاتهام اسمان آخران، هما: رائد نومان الأنبكي، ووسام نومان الأنبكي، ولم أكن قد التقيت بهما قط، ولم أسمع أحدًا يتحدث عنهما، حتى عرفت مؤخرًا أنَّهما كانا عميلين مكلفين بالسفارة العراقية لدى الأمم المتحدة في نيويورك، عرفت أيضًا أنَّ والدهما كان دبلوماسيًّا عراقيًّا، وأنَّهما وافقا على مساعدتنا في مراقبة زوار السفارة. وفي الحقيقة، فقد كان نشاطهما متواضعًا، ولم يكن مثيرًا؛ إذ اقتصر على تصوير ضيوف السفارة في المناسبات الرسمية.

استغلت وزارة العدل هذين العميلين بعد أن وعدتهما بالإقامة في الولايات المتحدة عقب الغزو. ولما انتهت مهمتهما، ولم يعد لهما أي فائدة، اعتقلهما مكتب التحقيقات الفيدرالي بتهمة العمالة للعراق، إلى جانب أخت وأخ ثالث لهما لم يقترفا أي جريمة، وقد زُجَّت العائلة جميعها في السجن بمركز الإصلاح في مانهاتن، في محاولة لانتزاع اعترافات من الإخوة. لقد فاق أسلوب اعتقال أفراد العائلة الأبرياء - بحسب قانون الباتريوت - وحشية نظام صدام حسين، لقد كان أسلوبًا مقززًا.

أدركت الآن أنَّ وزارة العدل قد اعتقلت ثلاثتنا بعدما كُلِّفنا بمراقبة البعثة العراقية لدى الأمم المتحدة قبل الحرب.

أدركت أيضًا أنَّهم أرادوا اعتقالنا نحن الثلاثة؛ لأنَّنا كنا نعرف حقيقة الوضع داخل البعثة، فحاولوا إسكاتنا بتوجيه تهم مزيفة إلينا، وفي الوقت نفسه ستخلو الساحة للمسؤولين في واشنطن الذين سيعملون على إغراق وسائل الإعلام بالتقارير الكاذبة التي تصف تقاريرنا الاستخباراتية للمرحلة السابقة للحرب بالضحلة.

يا له من هراء!

فيما يخصني، فقد كنت من أشد المناهضين للحرب؛ إذ نظمت في الكونغرس والأمم المتحدة حملةً تُعارض الغزو، وجمعت وثائق وأشرطة مسجلة من مكتب التحقيقات الفيدرالي لإثبات موقفي.

وهاهم يتهمونني رسميًّا أنَّني أبلغت المسؤولين الأمريكيين أنَّ الحرب ستكون عواقبها وخيمة، ومع ذلك فقد حرمتني هذه التهمة - بحسب قانون الباتريوت- من الإفصاح علنًا عن تحذيراتي للبيت الأبيض والكونغرس، وفي الوقت الذي كنت فيه أواجه المحكمة، كان قادة الكونغرس الذين التقيتهم من قبلُ يُصرِّحون بأن لا أحد من ضباط الاتصال في الاستخبارات مثلي قد تقدم للشهادة أمام المشرعين الأمريكيين، لقد اتفقوا جميعًا على أنَّ فشلنا في الإعلان عن رأينا والتعبير عنه كان هو سبب كارثة الحرب التي تواجه أُمتنا، إنَّها إستراتيجية ذكية، إلا أنَّها كانت مُغرِضةً، وغيرَ نظيفة تمامًا.

وقع نظري على الفقرة الخاصة بالتآمر العلني التي نصها: «في يوم 14 أكتوبر 1999م أو نحو ذلك، اجتمعت سوزان ليندارو- المشار إليها بسوزان- مع ضابط مخابرات عراقي في مانهاتن»[15].

والواقع أنَّ وزارة العدل أرادت أن تخيف مجتمع الاستخبارات؛ حتى لا ينتقد قيادة الجمهوريين بخصوص سياسة الحرب، وأرادت أن تجعل مني مثالاً يُحتذى، مُلوِّحةً بالعقوبة التي قد تسحق أي إنسان يُفكِّر في معارضة الجمهوريين فيما يتعلق بسياسة الأمن القومي.

حسنًا، ليكن ذلك، دعهم يَصفوني (بالمشار إليها)، فأنا لست نكرةً، أنا أكبر من ذلك، وإذا كانوا قد أرادوا ذلك، فدعهم يشرحوا أمام هيئة محلفين كيف جعلوني كبش فداء؛ لأنَّني

توقعت العواقب الوخيمة لهذه الحرب، دعهم يُظهروا للعالم كيف أساؤوا معاملة الذين يقولون الحقيقة، أما تهمة (العمل التآمري العلني)، فقد أثارت استغرابي إلى حد كبير.

حدث ذلك منذ مدَّة طويلة، لكنَّني أتذكَّره جيدًا وبوضوح؛ لذا فقد ابتسمت عندما قرأت التهمة أول مرَّة منذ اعتقالي في ذلك الصباح، صحيح أنَّني ما زلت تحت تأثير الصدمة، ولكنَّني بدأت أُدرك كيف يمكن دحض هذه التهمة بكل سهولة.

الرابع عشر من شهر أكتوبر عام 1999م، لقد حصل هؤلاء الأوغاد على هذا التاريخ مني شخصيًّا؛ فأنا الذي أبلغت به رئيسي المباشر بول هوفين عندما قلت له إنَّ الدبلوماسيين العراقيين في نيويورك طلبوا إليَّ أن أساعدهم في البحث عن مسؤول جمهوري كبير؛ ليدفعوا له تبرعات مالية سخية في حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2000م.

لقد أراد هؤلاء الأغبياء في بغداد أن يمطروا جورج بوش بمئات الآلاف من الدولارات على أمل رفع العقوبات عنهم إذا نجح في الانتخابات[16].

لقد مثل صدق النوايا العراقية تجاه قيادة الجمهوريين صورةً صارخةً لمأساة الحرب؛ إذ كانت حكومة صدام حسين تبحث عن مصالحة عاجلة مع الولايات المتحدة، وتأكيد التزامها بأنَّها حليف لواشنطن، لقد كانت بغداد تحن إلى الأيام الخوالي عندما شكَّل العراق قلعةً إستراتيجيةً في وجه التطرف الإسلامي بإيران.

يومها، كانت سياسة النظام العراقي التقدمية تجاه المرأة والاتجاهات الإسلامية المعتدلة تحظى بتقدير كبير، ومما يُؤسَف له أنَّ الاستخبارات الأمريكية طلبت إليَّ في شهر أكتوبر عام 1999م أن لا أُحقِّق طلب الدبلوماسيين العراقيين، وهدد بول هوفين بقصف بغداد بنفسه في حال دفع المسؤولون العراقيون أموالًا للحزب الجمهوري[17]، وقد وَصفت رغبة العراقيين في التبرع لحملة الجمهوريين في رسالتين أرسلتهما إلى ابن عمي آندرو كارد (كبير موظفي البيت الأبيض) في الأول من مارس عام 2001م، والثاني من ديسمبر عام 2001م؛ وهذا يُفسِّر كيف علم القادة الجمهوريون بالمحاولة العراقية.

لقد احتقرتهم كلهم وأنا في قفص الحجز. لنلتقِ في المحكمة أيُّها المدعي العام، ولتستعد لسماع تفاصيل فضيحتكم المُدوية.

دققت في التهمة أكثر: «في يوم 14 أكتوبر 1999م، أو نحو ذلك، اجتمعت سوزان ليندا ور- المشار إليها بسوزان- مع ضابط مخابرات عراقي في مانهاتن»[18]، كان ذلك دوري في التحقيقات الخاصة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ لضمان تعاون العراق مع الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، ومع ذلك، ها هي وزارة العدل ترى أنَّ الإسهام في التحقيقات الخاصة بعمل إرهابي يُعَد جريمةً! واعتمدت على قانون الباتريوت بكل صفاقة لتوجيه هذه التهمة، تمنيت أن يقول المدعي العام ذلك أمام هيئة محلفين، وأن يشرح هذا للكونغرس أيضًا.

ازدادت ثقتي بنفسي أكثر، قرأت تواريخ أخرى في شهر يناير وفبراير من عام 2002م، عندما التقيت دبلوماسيين عراقيين في فندق قريب من مبنى الأمم المتحدة[19]. كانت تلك اللقاءات جزءًا من السباق للحصول على موافقة العراق على عودة المفتشين الدوليين، وفقًا لمعايير الشفافية القصوى التي طلبتها الإدارة الأمريكية، قبل تسليم القضية إلى الأمم المتحدة، لقد طلبت الولايات المتحدة إلى العراق أن يوافق على عمليات التفتيش عن الأسلحة من دون شروط، وهي العبارة التي تعني (الاستسلام غير المشروط)[20].

كانت تلك الاجتماعات قانونيةً تمامًا بالنسبة إليَّ؛ إذ عُقدت بإشراف مسؤولي المخابرات المركزية الأمريكية، وهدفت إلى تأمين تعاون العراق، وقد جعلت هذه اللقاءات السرية[21]، من نوفمبر 2000م إلى مارس 2002م، التفتيش عن الأسلحة حقيقةً واقعةً.

ما أسعدني هو ملاحظتي أنَّ بعض التواريخ كانت غير صحيحة، وكذلك قدرتي على إثبات أنَّني كنت في بيتي بميريلاند في تلك الأيام.

ولأنَّني عملت ضابط اتصال مدَّةً طويلةً، وربطتني علاقة وثيقة بالدبلوماسيين العراقيين؛ فقد كنت في وضع أفضل من وضع وزارة العدل، وأدركت جيدًا كيف توصلوا إلى استنتاجات مغلوطة، كان للدبلوماسي العراقي الذي يُرتِّب اللقاءات في نيويورك صديقة اسمها سوزان، وهي شابة أمريكية تعمل في الأمم المتحدة، فلا عجب أن يكون الأمر قد التبس على مكتب التحقيقات الفيدرالي بسبب التشابه في الاسم، زد على ذلك أنَّ هذا الدبلوماسي قد تناول بعض الوجبات السريعة مع سوزان (الأخرى)، في حين كنت آمنةً في ميريلاند على بُعْد (200) ميل. يا لها من استخبارات متهالكة! عادت إليَّ طبيعتي الشرسة، سأُعلِّم مكتب التحقيقات الفيدرالي درسًا لن ينساه أبدًا؛ لكيلا يعبث مع العملاء السريين المتعاونين مع الوكالات الأخرى.

أما الضربة القاضية فهي: « في 8 يناير 2003م أو نحو ذلك، أوصلت سوزان ليندار رسالةً إلى بيت مسؤول في الحكومة الأمريكية، تحدثت فيها عن علاقتها بأعضاء من نظام صدام حسين، في محاولة فاشلة للتأثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة».

كانت تلك رسالتي الحادية عشرة إلى آندرو كارد (كبير موظفي البيت الأبيض)، وقد سلَّمت الرسالة نفسها شخصيًّا إلى بيت وزير الخارجية كولين باول، الذي كان يعيش بجوار ضابط وكالة المخابرات المركزية المسؤول عني مباشرةً الدكتور فيوز.

وما لفت انتباهي هو أنَّ التهمة لم تأتِ على ذكر الرسائل العشر الأخرى التي لخصت فيها تقدم محادثاتنا السرية بخصوص استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة، وقد تلقى الوزير باول أيضًا نسخًا عديدةً من هذه التقارير.

وللحقيقة، فإنَّ وزارة العدل كانت محقةً بخصوص شيء واحد في هذه التهمة؛ هو تحذيري ابن عمي آندرو كارد- والوزير باول وأعضاء الكونغرس من كلا الحزبين- أنَّ الحرب على العراق ستلحق ضررًا كبيرًا بأمن الولايات المتحدة والشرق الأوسط.

إنَّ غزو العراق سيكون سهلًا، والاحتلال سيكون وحشيًّا، ولن يستقبل الشعب العراقي جنودنا بالورد؛ سنواجه شعبًا غاضبًا صُلْبًا لا يخاف الموت في سبيل الله، ويبذل الغالي والنفيس لطردنا من أرضه، وسيؤدي ذلك إلى بروز إيران بوصفها قوةً إقليميةً، وإلى انطلاق حركة تمرُّد على غرار تنظيم القاعدة. وهنا أورد أيضًا الآتي من رسالتي إلى آندرو كارد التي رأت وزارة العدل أنَّها تُعبِّر عن فكر خياني:

«عليكم أن تدركوا- قبل كل شيء- أنَّكم إذا قررتم غزو العراق، فإنَّ أسامة بن لادن سينتصر، وإنَّ تنظيمه سيتخلص من عزلته، ويزداد عددًا بانضمام متطوعين جُدد إليه، وستحاول شخصيات شعبية أن تُنشئ تنظيمات شبيهة بتنظيم القاعدة؛ ما يؤدي إلى زيادة عدد هذه التنظيمات المسلحة، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد قضت على نفسها بالضربة القاضية، إنَّكم- باستخدام قانون إعلان الحرب- ستجعلون أسامة بن لادن ومنظمته يأسران أفئدة الشعوب وألبابها، ويبعدانها عن الحكومات المعتدلة في الدول الإسلامية التي تقف في

وجه المد الجارف، إنَّ شعار (السُّلْطة للشعب)، الذي نسميه الديمقراطية سيؤدي حتمًا إلى ظهور المتشددين»[22].

أود التذكير هنا أنَّني لست الوحيدة التي تورد هذا التحليل؛ إذ يوجد آخرون في المجتمع الاستخباراتي- كانوا من بين خبراء معدودين أجرت محطات التلفزة مقابلات سريعة معهم- توصلوا إلى الاستنتاج نفسه. المجد لكل هؤلاء! ربما كنا أقليةً، لكنَّنا توقعنا أنَّ الاحتلال سيثير الرأي العام العربي ويُؤلِّبه على الولايات المتحدة، وسيضيع كل الدعم العارم الذي حظيت به أمريكا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ فما إن يرى المجتمع الدولي الفوضى الناجمة عن سوء الإدارة الأمريكية والوحشية في سجن (أبو غريب)، حتى يختل معيار القيم والأخلاق، ولا نعد تلك الدولة المثلى في العالم. إنَّ دائرة الدمار والموت في العراق ستدفع المجتمع العربي إلى الاعتقاد أنَّ جورج بوش هو أكثر خطرًا على الشعوب العربية من أسامة بن لادن نفسه، وسيصبح المجاهدون الشباب المقاومون للاحتلال أبطالًا يدافعون عن شعوبهم في وجه الاستبداد الغربي.

إنَّ كل ما أوردته في رسالتي إلى آندرو كارد قد أصبح حقيقةً تعرضها نشرات الأخبار المسائية، وتحمل عنوان (العراق اليوم)، ومع ذلك كله، فقد أرادوا أن يعاقبوني بالسجن؛ لأنَّني تجرأت على قول الحقيقة لقادة أمريكا، وعلى كلٍّ، فمهما أطلقوا عليَّ من أوصاف، فإنَّ ذلك لن يزيدني إلا فخرًا.

لقد كانت نظرتي ثاقبةً، وأدركت الآن خوف عدوي وضعفه، ورأيت بوضوح لا لبس فيه ما تحاول الحكومة إخفاءه حقًّا، ليس عندي شك في ذلك، ولكن ما لا يعرفه هؤلاء (العباقرة) أنَّني اتصلت قبل ثلاثين يومًا

من اعتقالي بكبار الموظفين في مكتب السيناتور جون ماكين، المرشح الرئاسي من ولاية أريزونا، ورئيس الأغلبية السابق في مجلس الشيوخ ترينت لوت من ولاية ميسيسبي[23]، وطلبت رسميًّا أن أُدلي بشهادتي أمام اللجنة الرئاسية المنوطة بالتحقيق في التقارير الاستخباراتية التي سبقت مرحلة الحرب، والحقيقة أنَّني طالبت بحقي في الشهادة.

لقد أبلغت مكتب الرَّجلين بحماس شديد أنَّني كنت من بين ضباط الاتصال الذين يعملون على الأرض، والذين أُنيطت بهم مهمة التعامل مع ملف السفارة العراقية منذ سبع سنوات، فإذا كان الكونغرس يرغب في معرفة حقيقة الوضع الاستخباراتي لما قبل الحرب، فعليه أن يتحدث إليَّ.

لقد كان النشاط الاستخباراتي من وجهة نظري متميزًا جدًّا؛ على الأقل في ذلك النشاط غير المُسيَّس الذي لم يكن يباع إلى الشعب الأمريكي مثلما يبيعون لحم الوجبات السريعة.

لقد أردت أن أقول لهم إنَّ ملف الاستخبارات الحقيقية في الميدان قد حُذف- كما يبدو- من جدول نقاشات الكونغرس، صحيح أنَّ الخلافات كانت تسود مجتمع الاستخبارات، مثل أي جهة ناشطة سياسيًّا، لكنَّ النقاشات والحوارات كانت حيويةً وصحيةً وحماسيةً في الإعداد للحرب.

ولسوء الطالع، فقد كان الكونغرس في ذلك الوقت يعزف لحنًا مختلفًا؛ إذ تبرَّأ الأعضاء من مسؤولياتهم بخصوص القرار السيئ الذي اتخذوه بعدما فرضوا حربًا مرعبةً على الشعب الأمريكي، لقد حاولوا بقوة أن يلقوا اللوم على ضابط الاتصال.

وفي الحقيقة، فإنَّه لا يوجد شيء مشترك بين ما قاله الكونغرس والبيت الأبيض للشعب الأمريكي، وما قاله ضباط الاتصال السريون لوكالة الاستخبارات.

في شهر فبراير من عام 2004م، لم أكن على علم بإستراتيجية إعادة ابتكار التاريخ تلك؛ فبعد سماعي عن تشكيل لجنةٍ للتحقيق في النشاط الاستخباراتي لما قبل الحرب، أسرعت إلى إبلاغ مديري مكاتب أعضاء الكونغرس أنَّ لديَّ الكثير لأقوله.

وقد تضمَّنت تسجيلات مكتب التحقيقات الفيدرالي مكالماتي الهاتفية واتصالي بمكتب السيناتور لوت، ومحادثتي مدير مكتبه، ومراقب التشريعات، وفيما يأتي النص الرسمي الذي قدَّمه مكتب التحقيقات الفيدرالي لإحدى مكالماتي مساء يوم الثاني من شهر فبراير لعام 2004م، مع ميتش والدمان، المراقب التشريعي المكلف بمتابعة الشأن العراقي، قبل أسابيع قليلة من اعتقالي[24]:

والدمان: مكتب السيناتور لوت، السيد والدمان يتكلم.

(أعقب ذلك بعض المجاملات وعبارات التعارف).

ليندار: حسنًا، أنا أحترم السيناتور لوت كثيرًا، أعرف أنَّك تحب هذا الوطن، لديَّ معلومات يبدو لي الآن أنَّها محرجة... محرجة جدًّا للحزب الجمهوري.

والدمان: أسمعك، أسمعك.

ليندار: لهذا السبب أنا آتية إليك، لقد كنت ضابط اتصال سري بين العراق والبيت الأبيض...

والدمان: أسمعك، أسمعك.

ليندار: وقد عرفت- مثلًا- أنَّ العراق عرض قبل سنتين السماح بعودة مفتشي الأسلحة، وبعد الحادي عشر من سبتمبر عرضوا السماح لمكتب التحقيقات الفيدرالي أن يحضر إلى العراق لإجراء مقابلات مع الضباط المسؤولين عن الحرب على الإرهاب.

والدمان: أسمعك، أسمعك.

ليندار: لكنَّ البيت الأبيض رفض هذا العرض، وربما يكون قد أساء فهمه، أنت تعرف... .

والدمان: أسمعك.

ليندار: لقد كان العراق يتصرف على أساس أنَّه بريء، وأنَّه لا يملك أسلحة دمار شامل.

والدمان: أسمعك، أسمعك.

ليندار: وكان العراق حريصًا على إبلاغنا أنَّه يملك معلومات حساسة عن تفجيرات أوكلاهوما، وأنَّه يستحق المكافأة على ذلك. والحقيقة أنَّه ما كان يجب عليَّ إجراء تلك المقابلات؛ لأنَّ هذا من مهام مكتب التحقيقات الفيدرالي.

والدمان: أجل.

ليندار: لهذا، كان باستطاعة المكتب أن يحكم على مصداقية هذه المعلومات... .

والدمان: أجل.

ليندار: أنا لا أحاول القول إنَّني أحشر نفسي في هذه القضية؛ لأنَّني كنت طرفًا في مفاوضات لوكيربي، وهذا ما جعلني حقًّا طرفًا في هذه القضية.

والدمان: نعم.

ليندارو: والسؤال الآن (ضحكة خفيفة)، وربما هذا شيء يتعيَّن عليك التفكير فيه: هل أُبالغ في أهمية ما أعرفه؟ أنا لا أعتقد ذلك.

والدمان: وماذا بعدُ؟.

ليندارو: لست حريصةً على إثارة أزمة تُسبِّب الشقاء والمعاناة للآخرين.

والدمان: أجل.

ليندارو: دعنا لا نسميها أزمةً، دعنا لا نقول شقاءً ومعاناةً، وفي الوقت نفسه، ألَا يجب أن يعرف الكونغرس ذلك؟ ثم أين التزاماتي؟.

والدمان: حسنًا، هل كنت تعملين لصالح الحكومة في ذلك الوقت؟.

ليندارو: أنا لست عضوًا في جهاز الاستخبارات، لكنَّني ضابط اتصال.

والدمان: حسنًا، مفهوم.

ليندارو: من ناحية أخرى، فهذا لم يكن فشلًا للاستخبارات الأمريكية.

والدمان: مفهوم.

ليندارو: لكنَّ الأمر يصور على أنَّه كذلك!.

والدمان: دعيني أسألك: مَن هم الأشخاص الآخرون الذين تحدثت إليهم؟.

ليندارو: لقد اتصلت بالسيد غوتشال أولًا (موظف كبير في مكتب السيناتور لوت)، كان هذا بسبب احترامي الكبير والعميق لك، ولمكتبك، ولنزاهتك، ولأنَّك أيضًا حريص على الأمن القومي، أنت تعرف أنَّ السياسات الرئاسية... .

والدمان: مفهوم.

ليندارو: أنت تعرف... .

والدمان: في حالة فوضى.

ليندارو: «إنَّها فوضى».

والدمان: (يضحك) صحيح.

ليندارو: سأقول لك شيئًا آخرَ: لقد تلقى آندرو كارد هذه المعلومات كلها؛ إنَّه ابن عمي؛ لذلك كن مُتأكِّدًا أنَّه تسلَّمها.

والدمان: يا إلهي!.

ليندار: كن مطمئنًا لقد تسلَّمها.

والدمان: أسمعك.

ليندار: وهكذا، لا يمكننا القول إنَّ الرئيس لا يعرف؛ لأنَّ... .

والدمان: هذا صحيح. كيف يمكن معالجة هذا الأمر في رأيك؟.

ليندار: كنت آمل أن تقول لي أنت ذلك.

ليندار: وسأقول لك شيئًا آخرَ، هو أنَّ العراق وعد أيضًا - قبل الحرب مباشرةً- بإجراء إصلاحات ديمقراطية.

والدمان: أسمعك.

ليندار: لقد عرضوا عمل انتخابات، وقد أصدر الإيرانيون بيانًا، وأخذوا يُروِّجون فكرةً للعراقيين، هي السماح للأمم المتحدة بمراقبة إجراء انتخابات حرة في العراق بمشاركة أحزاب المعارضة، والسماح بإصدار صحف معارضة، وإنشاء مقار لأحزاب المعارضة.

والدمان: أسمعك.

ليندار: قد تسأل عما إذا كانت هذه المعلومات صحيحةً أم لا، ولكنَّنا كنا نسير في الطريق الصحيح، لقد ساعدت على التفاوض في هذه الأمور، وكان كل ما تفاوضنا عليه جيدًا.

والدمان: هل كنت تعتقدين أنَّهم كانوا جادين؟.

ليندار: نعم، لقد كانوا جادين حقًّا.

والدمان: أسمعك.

ليندار: وتوجد أيضًا مسألة النفط.

والدمان: أسمعك.

ليندار: لقد عرض العراق منح الولايات المتحدة عقدًا لشركة لوك أويل، وكانت الولايات المتحدة ستحصل على كل ما تريده من النفط.

والدمان: أسمعك.

ليندار: تشير الأمور إلى نوع من الثأر.

obeikan.com

والدمان: أنا معك.

ليندار: إنَّه هوس بملاحقة صدام حسين، وتكمن المشكلة فيما إذا كان ذلك هو المعيار الحقيقي لشن الحرب.

والدمان: حسنًا، هل تعتقدين الآن - بعدما دعا الرئيس إلى تشكيل لجنة تحقيق- أنَّه توجد فرصة لإعلان جزء مما تقولين؟.

ليندار: لا.

والدمان: حتى لو كان جزءًا يسيرًا.

ليندار: من المستحيل أن يسمحوا بذلك، وهذا هو أصل المشكلة كما ترى، أشعر أنَّه من اللازم أن أفعل شيئًا، يبدو واضحًا أنَّ عليَّ قول ما أعرف؛ فأنا لست من ذلك النوع الذي... .

والدمان: حسنًا، أشكرك على مكالمتك، أعتقد أنَّ هذا... (يتنهد). في الحقيقة، يمكنني القول إنَّني قد سمعت خلال العام الماضي شيئًا من هذا القبيل.

ليندار: حسنًا.

والدمان: أشياء مشابهة.

ليندار: ربما أشياء مما قمت بها (غير واضح).

والدمان: أجل، ربما.

ليندار: حسنًا.

والدمان: ربما أشياء متفرقة، بعض مما قلته في الحقيقة؛ أعني دارت نقاشات علنية بخصوص المفاوضات الجارية، ولم يَدُرْ أي نقاش أو حوار حيال ما أفضت إليه، و... .

ليندار: حسنًا.

والدمان: هذا كل شيء؛ أعني لقد ساد شعور عام أنَّ شيئًا من هذا القبيل كان يُحاك في الإدارة السابقة أيضًا.

ليندار: أجل.

والدمان: دعيني أتحدث إلى بيل، وسوف أتصل بك.

ليندار: حسنًا، أشكرك.

obeikan.com

شعرت بإثارة شديدة بعد إنهاء المكالمة مساء يوم الثاني من شهر فبراير؛ فقد بدا لي أنَّ موظفي مكتب السيناتور لوت قد تلقوا معلومات بخصوص تقدم المفاوضات لاستئناف عملية التفتيش عن الأسلحة، وأنَّ والدمان يمتلك معلومات عن عروض السلام العراقية، واللافت في الأمر أنَّ والدمان اعترف أنَّ المفاوضات بدأت أصلًا أيام إدارة الرئيس كلينتون، ما يعني أنَّ التخطيط كان طويل المدى[25].

وفي الحقيقة، فقد اعتقدت أنَّني نجحت في تحريك الأحداث داخل الكونغرس، وتصورت أنَّهم سيستدعونني لسماع شهادتي، وتوقعت أنَّني سأضطر - في أسوأ الحالات- إلى الإدلاء بشهادتي خلف أبواب مغلقة؛ لكيلا تعلم الجماهير الكثير عن مشروع السلام الشامل الذي توصلنا إليه، لقد أقلقني هذا الاحتمال كثيرًا، ولم أعرف كيف سأتعامل معه.

لكنَّني كنت محقةً بخصوص الاستدعاءات؛ فخلال أيام قليلة من محادثتي كبار موظفي مكتب السيناتور لوت والسيناتور ماكين، سارع القادة الجمهوريون إلى عقد جلسة لهيئة محلفين في نيويورك، واستدعوا الشهود ليتمكنوا من إدانتي قبل شروعي في الحديث إلى وسائل الإعلام.

يبدو الأمر مضحكًا إذا كان لديك حس فكاهة. أما البقية فأصبحت تاريخًا كما يقولون؛ إذ اعتُقلت في الحادي عشر من شهر مارس عام 2004م بتهمة العمالة للعراق[26].

وكان شميل (عميل مكتب التحقيقات الفيدرالي) قد أبلغني أنَّ هيئة المحلفين ناقشت التهم المُوجَّهة إليَّ شهرًا كاملًا قبل الاتفاق على لائحة الاتهام. إذن، وباعتراف مكتب التحقيقات الفيدرالي نفسه، فقد سُلِّم ملفي إلى هيئة المحلفين قبل أيام معدودة فقط من طلبي للإدلاء بشهادتي في جلسات استماع الكونغرس.

شعرت للحظة وأنا داخل ذلك القفص بالشفقة على الحزب الجمهوري للورطة التي وقع فيها؛ فلو كنت قد نسجت هذه الكذبة الخرافية لتبرير الذهاب إلى حرب مدمرة، ما أحببت حقًّا أن يطلع أي إنسان على الحقيقة، خاصةً معرفة كيف كان ممكنًا تجنب الحرب بكل سهولة، كذلك ما أحببت أن يعرف الناخبون شيئًا عن فشل سياسة الجمهوريين في مكافحة الإرهاب التي طُرحت بوصفها متراس دفاع لجر الأمريكيين إلى هذا الفشل في العراق، وسأخاف من

نفسي أيضًا. أما هذه المرَّة فقد كنت متماسكةً؛ إذ أعددت إستراتيجيتي القانونية، وقائمةً بالشهود دونتها على ظهر أوراق التهمة، وأقسمت بيني وبين نفسي أنَّني سأقاتل حتى النهاية، وشعرت بالشفقة تجاههم إلى حد ما.

obeikan.com